صفحة متخصصة أسبوعية
تهتم بقطاع الصناعة

للتواصل
h.alkhateeb@alanba.com.kw
Industry@alanba.com.kw
إعداد: هديل الخطيب

نائب رئيس مجلس إدارة الشركة محمد القيسي لـ "الأنباء": نصنع عبوات المياه من مادة صديقة للبيئة

«مياه الروضتين».. أقدم ثروة مائية بالكويت

إحدى خطوات الإنتاج داخل مصنع مياه الروضتين، حيث تظهر الصورة الاولى مرحلة تصنيع العبوات من مادة الـ PET الصديقة للبيئة، وتظهر الصورة الثانية المرحلة النهائية لتعبئة العبوات بالمياه

لا يمكن وصف شركة تعبئة مياه الروضتين بكلمات قليلة لأنها ببساطة تاريخ في حد ذاته، حيث يقول نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام بشركة تعبئة مياه الروضتين م.محمد القيسي ان حقل الروضتين يعتبر من اقدم مصادر مياه الشرب المعدنية وأجودها في البلاد، لافتا الى انه تم اكتشافه عام 1960 بطريق الصدفة أثناء إنشاء طريق المطلاع ـ العبدلي، حيث كانت الحاجة ماسة للمياه الخاصة بعمليات دك التربة.

ويبعد الحقل مسافة 100 كيلومتر شمال العاصمة، ويغطي مساحة 50 كيلومترا مربعا، وتكون هذا الحقل في عصر النيوجين البليستوسين من تكوين الدبدبة في مجموعة الكويت الجيولوجية، ويمتاز بمياهه المعدنية العذبة والنقية، والتي تجمعت عبر ملايين السنين من مياه الأمطار والسيول والشعاب.

وأضاف القيسي أن مشروع تعبئة مياه «روضتين» يعتبر خطوة وطنية مهمة في قطاع استثمار الثروات المائية وتطوير مصادرها، وتخطيطا ايجابيا يتماشى مع متطلبات العصر، لافتا الى أن الدراسات الجيولوجية التي أعدتها وزارة الكهرباء والماء للحقل أثبتت وجود مخزون ضخم للمياه المعدنية، وتم على أساسها تغذية مناطق الجهراء والصليبخات في ذلك الوقت، لحين إيقاف الضخ من الحقل في أواخر السبعينات ذلك لتوافر مياه الشرب من محطات الدوحة.

ولفت القيسي الى ان سحب المياه من آبار الشركة يتم عن طريق مضخات غاطسة فيها، ثم تمر المياه على فلاتر ذات مسامية دقيقة جدا بحدود 0,2 ميكرون، ليتم بعد ذلك تعقيم هذه المياه بالاوزون والاشعة فوق البنفسجية، ثم تضخ المياه الى وحدة التعبئة، حيث تعبأ العبوات وتغلق داخل نظام أوتوماتيكي مغلق لا تمسه الأيدي، لتلصق بعد ذلك العلامة عليها وتنقل الى وحدة التغليف، حيث توضع القناني في كراتين معدة لذلك، أو يتم تغليفها بالبلاستيك لعبوات المياه صغيرة الحجم.

حقل "الروضتين" أقدم مصادر المياه المعدنية وأجودها بالكويت اكتشف مصادفة عام 1960

مشروع تعبئة "مياه الروضتين" خطوة مهمة بمجال استثمار الثروات المائية وتطوير مصادرها

وأشار الى أن الشركة هي التي تصنع عبوات المياه من مادة الـ «بي اي تي PET» الصديقة للبيئة والمعتمدة من هيئة الغذاء والدواء الأميركية، إضافة الى إنتاج الأغطية في مصانعها الخاصة، مبينا ان جميع المكونات التي لها علاقة بالتعبئة والتي تلامس المياه مباشرة تصنع في الشركة ولا تشترى، الأمر الذي يمنع حدوث أي تلوث، مضيفا ان الشركة تنتج عبوات مختلفة السعة منها، سعة 1,5 ليتر، 0,5 ليتر، 0,330 ليتر، 5 غالونات، أكواب المياه سعة 0,250 ليتر و0,125 ليتر لشركات الطيران.

منشأ طبيعي

ويوضح القيسي الفرق بين المياه المعدنية والمياه المعبأة، لافتا الى أن المياه المعدنية الطبيعية هي مياه ذات منشأ طبيعي «مياه جوفية» تحتوي على المركبات الذائبة فيها طبيعيا وفقا للحدود المسموح بها ضمن المواصفات العالمية للمياه المعدنية دون إجراء أي عمليات كيماوية قد تؤثر في تركيب مكوناتها، بينما المياه المعبأة الاخرى هي أما ان تكون مياها صالحة او غير صالحة للاستهلاك الآدمي، حيث يجري نزع الاملاح منها ومن ثم اضافة الاملاح المطلوبة إليها مما قد يجعلها تفتقر الى الاتزان الكيماوي، إضافة الى عدم معرفة الشوائب التي قد تكون فيها نتيجة اضافة الاملاح لها.

وأكد القيسي ان المياه المعدنية المنتجة لا تحتوي على أي إضافات كيماوية، بل هي مياه تحتوي على أملاح طبيعية مذابة فيها ومتوازنة كيماويا، مضيفا أن كمية الأملاح المذابة في مياه الروضتين ضمن الحدود المسموح بها وفقا لمنظمة الصحة العالمية والتي تنص على ألا تتجاوز نسبة الأملاح المذابة 1500 جزء في المليون، فيما مياه الروضتين تحتوي على أملاح مذابة لا تتجاوز 230 جزءا في المليون وهي تصنف على انها مياه ذات أملاح قليلة.

تاريخ طبيعي

وأشار محمد القيسي الى ان منطقة الروضتين تقع في محيط يتميز بتاريخه الطبيعي وظواهره الجيولوجية، فبامتداد الجنوب هناك مرتفعات المطلاع التي تحدها جنوبا منطقة الجهراء المعروفة بخضرتها ووفرة مياهها، اما امتداد أقصى الشمال فهناك شط العرب ويحد امتداده من الجنوب الشرقي مرتفعات الزور الممتدة شمالا الى رأس الخليج العربي وجزر بوبيان ووربة. أما امتداد منطقة الروضتين الى الجنوب الغربي فيحدها مرتفعات اللياح المتصلة بوادي الباطن الى الشرق وهضبة الدبدبة الى الجنوب، لافتا الى ان التسمية «روضتين» جاءت من مثنى كلمة «روضة» أي البستان وهي ما يطلق على الأرض الوفيرة المياه والخضرة.

شهادات محلية وعالمية

وبين القيسي ان شركة تعبئة مياه الروضتين حصلت على شهادات محلية وعالمية عدة منها:

- شهادة علامة الجودة الكويتية
- شهادة NSF صادرة عن هيئة الدواء والغذاء الأميركية.
- شهادة الايزو 9001 وتختص بتحسين مستوى أداء الشركة أثناء مراحل تقديم المنتج والخدمة التي تقدمها الشركة وتتبع المنتج أثناء مراحله وبعد تقديمه للعميل.
- شهادة الايزو 14001 وتختص بنظام الادارة البيئية وتقليل المضار وتأثير عمليات الانتاج على البيئة.
- شهادة الايزو 22000 وتعني أن الشركة تملك نظاما لتحليل المخاطر والتحكم في النقاط الصعبة في الصناعات الغذائية للتأكد من ضمان سلامتها ولسلامة مستهلكيها، كما أن شركة الروضتين عضوة في كل المنظمات الدولية الإقليمية الخاصة بتعبئة المياه.

مبادرة التعبئة

وقال محمد القيسي إن انطلاق مشروع تعبئة مياه الروضتين كان بمبادرة من المرحوم سمو الشيخ جابر الأحمد، الذي أمر بنك الكويت الصناعي بإجراء الدراسات اللازمة لتعبئة مياه الروضتين، مضيفا بعد أن أثبتت الدراسات الاقتصادية جدوى المشروع، تم تأسيس شركة تعبئة مياه الروضتين (شركة مساهمة كويتية مقفلة) في نوفمبر 1980 لتطوير وتنفيذ وإدارة المشروع وساهم في الشركة كل من وزارة المالية، بنك الكويت الصناعي، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، الشركة الكويتية للاستثمار وشركة الفنادق الكويتية في ذلك الوقت، أما المساهمون الحاليون فهم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبنك الكويت الصناعي ممثلا بإحدى شركاته. وأكد القيسي أن كل عمليات إنتاج مياه الروضتين تخضع لأقصى اشتراطات السلامة للمتطلبات الصحية والنوعية، والمتماشية مع المواصفات العالمية لتعبئة المياه المعدنية التي تم وضعها من قبل شركة فيتيل الفرنسية، وهي المستشار الفني لشركة الروضتين، لافتا الى أن هذه الاشتراطات تنطبق على العاملين والمواد المستخدمة، سواء كانت لتصنيع العبوات والأغطية وآبار الإنتاج والمنشآت والمعدات، مبينا أن الشركة تصدر منتجاتها الى كل من: البحرين، قطر، العراق، واليمن.

آمال صناعية

أهمها إنشاء مدن صناعية وسد النقص في الأراضي الصناعية

5 طموحات صناعية بـ 2016.. هل يكتب لها التنفيذ؟

بعد بضعة أسابيع يرحل عام 2015 وفي جعبته طموحات لطالما كان يأمل الصناعيون أن تتحقق على أرض الواقع وإن كانت هناك إنجازات كثيرة سجلت على صفحات ذلك العام، وفي الواقع لم تكن أحداث عام 2015 سلبية على الرغم من الانخفاض الشديد الذي شهدته أسعار النفط العالمية، بل حدثت مستجدات إيجابية فيما يتعلق بملف الجمعيات التعاونية من خلال إزالة بعض المعوقات والإجراءات التعسفية التي حالت دون تسويق المنتج الوطني بالشكل المطلوب.

ويضاف إلى أهم أحداث 2015، تحويل الخدمات الحكومية الخاصة بهيئة القوى العاملة في الدولة إلى إلكترونية وكان آخرها استثناء القطاع الصناعي من دفع رسوم إضافية على المحروقات بعد أن جرى رفع تعرفتها الى أكثر من الضعف، ومع حلول العام الجديد يحمل القطاع الصناعي طموحات جديدة، لكن هل يكتب لها التنفيذ؟

وفي الحقيقة، هناك طموحات وآمال قديمة لطالما نادى بها الصناعيون منذ سنوات طويلة، وقد استطلعت «الأنباء» آراءهم حول الطموحات الصناعية المستقبلية، غير أنها لاتزال مجرد قصور رملية وأحلام، ولكن لايزال هناك أمل في أن يتحقق ولو جزء صغير منها خلال العام المقبل، ولعل أهمها:

1ـ الانتهاء من توزيع القسائم الصناعية في منطقة الشدادية والعمل على استكمال مشروع النعايم الصناعية نظرا لتعطش القطاع الصناعي الى أراض جديدة مع النقص الشديد في عدد المتوافر منها حاليا، ومن المتوقع أن يتم توزيع أراضي الشدادية في النصف الأخير من العام المقبل، لكن هل تفي الهيئة بوعودها هذه المرة؟

2ـ هناك حاجة ماسة الى البدء في إعداد دراسات موسعة حول إنشاء مدن صناعية متكاملة في الكويت أسوة بالدول الخليجية الأخرى، حيث إن المناطق الصناعية الموجودة حاليا لا تحقق هدف الدولة التنموي الخاص برفع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الى 12٪ لأنها مناطق صغيرة وتفتقر الى البنى التحتية اللازمة للتصنيع.

وبالمقارنة بالمملكة العربية السعودية، نجد أنها ارتفع فيها عدد المدن الصناعية إلى 32 مدينة صناعية، وبلغت مساحات الأراضي المطورة 163مليون م2 ووصل عدد المصانع المنتجة والجاري إنشاؤها إلى 5400 مصنع منتشرة في جميع المدن الصناعية. أما في الكويت فلايزال عدد المصانع محدودة جدا، حيث بلغ عدد التراخيص الممنوحة من الهيئة العامة للصناعة 1092 ولم يتم استغلال الكثير من التراخيص الى الآن بسبب نقص المساحات المطلوبة لبناء المصانع والتوسع في الإنتاج.

3ـ تفعيل خدمة الشباك الواحد أو مركز الخدمة المتكاملة لدى الهيئة العامة للصناعة نظرا لأهميته في تقليص الدورة المستندية الخاصة بالمعاملات الصناعية، فعلى الرغم من صدور قرار من مجلس الوزراء بأهمية تفعيل المركز وتمثيل كل الجهات المعنية بالقطاع، فإنه لايزال مركزا غير مكتمل ولا يؤدي الخدمات المطلوبة منه.

4ـ بعد صدور قرار مجلس الوزراء بخصوص السماح للمصانع المحلية بإسكان عمالتها داخل محيطها، حصل اتحاد الصناعات على الاشتراطات الخاصة بالسكن من معظم الجهات الحكومية، غير أن تطبيق هذا القرار مازال يدور في دوامة البيروقراطية الحكومية، ولعل أهمية إسكان العمالة في المصانع يتمثل في الاعتبارات التالية:

- إنشاء مبان عمالية بمنطقة صبحان لم يتم تسليمها حتى الآن تستوعب ما يقارب 3000 عامل فقط. وتجدر الاشارة الى أن هذا العدد لا يتناسب مع عدد العمالة الكبير في صبحان الصناعية الذي يفوق 30 ألف عامل.
- جار العمل على بناء مجمع الشدادية العمالية الذي سيستوعب 8 آلاف عامل، إلا أن هناك معوقات بين وزارة الاشغال والمقاول المنفذ للمشروع حالت دون الاستفادة منها حتى تاريخه، بالإضافة الى أنه تم تسليم حدود أرض سكن العمال في جنوب منطقة امغرة ومن المتوقع ان يكون جاهزا للسكن بحلول عام 2018.
- الموافقة على تنفيذ مجمعين عماليين منذ ما يزيد على 5 سنوات يستوعبان بحدود 8 آلاف عامل لكل مدينة مازالت إجراءاتهما الرسمية تدور في أروقة بلدية الكويت من دون أن ترى النور.
- كان من المخطط له أن يقوم الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات بطرح 5 مدن عمالية تستوعب 250 ألف عامل على أن يتم البدء في تنفيذها في شهر اغسطس 2010 وانقضت تلك المدة دون البدء في أي منها لأسباب لا يتسع المجال لذكرها، ومن غير المتوقع منطقيا ان تجهز قبل 7 سنوات، وذلك في حال اتخاذ الإجراءات اللازمة لطرحها رسميا.

وبالإضافة الى ذلك فإن مشاريع الخطة الخمسية الجاري العمل بها والمتوقع تنفيذها خلال السنوات الخمس المقبلة ستؤدي بلا شك الى تزايد عدد العمالة والمتوقع في حدود 150 ألف عامل فقط في المشاريع النفطية بالمنطقة الجنوبية في البلاد فضلا عن ما لا يقل عن 100 ألف أخرى في مشاريع التنمية سواء الاسكانية أو الانشائية واذا لم تتم مراعاة وجود سكن لهم بجوار تلك المشاريع الكبرى فسينجم عن ذلك الاشكاليات السابق سردها، فضلا عن الزيادة المتوقعة في القيمة الايجارية بتلك المناطق وهو ما يعود بالأثر السلبي على المستثمر الصناعي.

5ـ على الهيئة العامة للصناعة الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الصناعية بعيدة المدى والتي تمتد على مدى 35 عاما قادمة، وهي الاستراتيجية التي يتم إعدادها بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، وبنك الكويت الصناعي واتحاد الصناعات الكويتية، حيث حصلت هذه الخطة على موافقة ضمنية من قبل مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة، فيما من المقرر ان تكون الجهات سابقة الذكر بمنزلة اللجنة الرئيسية لرسم الخطوط العريضة للاستراتيجية تحت مظلة مدير عام الهيئة العامة للصناعة، وذلك لضمان وضع الأهداف الواقعية التي تتناسب مع احتياجات القطاع الصناعي الفعلية، وذلك قبل توقيع العقد مع المكتب الاستشاري الذي وقع الاختيار عليه والذي هو «ماكسويل» العالمي. وتهدف هذه الاستراتيجية الى التركيز على الصناعات الاستراتيجية التي يجب توطينها بالكويت وبخاصة تلك الصناعات ذات القيمة المضافة، والتي يكون لها أثر في دعم خطة التنمية، وصناعات الأمن الغذائي، والصناعات الكيماوية، مع الابتعاد كل البعد عن الصناعات التقليدية.

دول الجوار سبقت الكويت في إنشاء خدمة الشباك الواحد لإنهاء المعاملات خلال 24 ساعة

أصوات تنادي بضرورة توزيع القسائم الصناعية في "الشدادية" واستكمال "النعايم الصناعية"